مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢٥

السادات فى رسالة تاريخية لمجلس الشعب: أريد تصحيحا دستوريا للممارسة السياسية

تلاقت مصالح الاقطاع واليسار فى مؤامرة لاحباط التجربة الديمقراطيـة

فى رسالة تاريخية بعث بها الرئيس أنور السادات أمس ، الى مجلس الشـــعب أكـــد الرئيس : أنه حريص على أن يتم تصحيح المسار الديمقراطى والممارسة السياسية فى مصر وفقا للدستور والقانون نصـــاوروحا وقال الرئيس ان الحرية والديمقراطية قد اصبحتا حقوقا طبيعية لارجعة فيها ولامساومة عليها .

وقال انه احساسا منه بأن التجربة تتعرض للخطر وفى مواجهة المؤامرة الحاقدة التى التقت فيها المصالح العفنة للاقطاع المتحجر ومدعى اليسار ، فلقد لجأت الى الشعب لكى يقول كلمته فى استفتاء شعبى حتى يكون التصحيح من الشعب ودستوريا .

واضاف الرئيس اننى حرصت أن أضع الحقائق أمام المؤسسات الدستورية للدولة ، ولقد قلت — وما زلت اقول — اننى سوف اعطى مزيدا من الديمقراطية فى مواجهة مشاكل الديمقراطية ومزيدا من الاشتراكية فى مواجهة مشـــاكل الاشتراكية .

وفيما يلى نص رســـالة الرئيس السادات التى تليت فى جلسة مجلس الشعب أمس ..

السيد المهندس سيد مرعى ..
رئيس مجلس الشعب
تحية طيبة وبعد ..

لقـــد كان حجر الزاوية فى ثورة الخامس عشر من مايو هو بناء مجتمع متـــوى متماســك ، قادر على الوفاء بالالتزامات القومية ، والتصدى لكافة التحديات التى يواجهها الوطن فى هذا المنعطف الدقيق فى تاريخه الحافل .

ومنذ اللحظات الاولى التى حملتنى فيها جمـــاهير شـــعبنا العظيم شرف المسئولية وأمانتها ، أخذت على عاتقى الدعوة الى توفير جميـــع الضمانات والمتطلبات التى تكفل انطلاق شعب مصر العربى الى آفاق رحبة من الانجاز والبناء وازالة كل السلبيات التى تعترض مسيرته .

وكنت فى كل هذا حريصا على تحقيق التوازن الدقيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ككل ، لان المجتمع — فى النهاية — هو جماع افراد يؤمنون بقيم معينة ، ويدينون بالولاء المطلق لبلدهم المجيد الذى كتب أنصع الصفحات فى تاريخ البشرية على امتداده ، وقدم للعالم

رصيدا هائلا من الفكر والقيم السامية والمثل العليا والانجازات الرائعة .

ومن هنا كان اصرارى على وضع الضمانات والضوابط التى تجعل قلوبنا مطمئنة الى حاضر مصر ومستقبلها ، ونفوسنا واثقة من أن الاجيال المتتابعة من أبنائنا سوف تواصل حمل الرسالة فى ظروف مواتية للعمل الوطني السليم

وكان طبيعيا أن نتجه الى تحقيق تلك الغاية القومية عن طريق أمرين ، أولهما ترسيخ القيم المصرية الاصيلة وتنقيتها من الشوائب التى علقت بهما نتيجة تراكمات طويلة متعددة ، والثانى ارساء قواعد للممارسة الصحيحة ، بحيث يتمكن الافراد — وقد حصلوا على حقوقهم وفرصهم كاملة — من التحرك كمجتمع رشيد ، يؤثر المصلحة العامة ويبتعد عن الانانية والذاتية ، يركز على البناء ، وينأى عن الهدم ، يعمق الحب والمودة ، ويستأصل الحقد والكراهية ، يتمسك بكل ما هو ايجابى ، ويزيل كل ما هو سلبى . يحقق التضامن والتكافل ، ويمنع الاستغلال والفرقة . يتعامل مع الواقع المعاصر من منطلق علمى ، يدعم فيه التزاوج التام بين المفاهيم العلمية الحديثة والقيم الروحية التى هى جوهر الوجود المصرى ذاته ، بحيث تبنى مصر الحديثة على اساس اللحاق بركب التطور العلمى الهائل الذى تم احرازه فى ربع القرن الاخير ، وتصبح قادرة على الانطلاق الى الافاق اللانهائية فى المستقبل . كل هذا دون أن تفقد أصالتها او تتخلى عن جذورها . وهذا هو المعنى الذى عبرنا عنه حين رفعنا راية العلم والايمان .

ومن الحقائق الثابتة التى أعتز بها وأفخر ، ان جماهير شعبنا الواعى قد تجاوبت مع هذه الدعوة تجاوبا تلقائيا رائعا ما كان يمكن أن يتحقق الا من شعب بهذه العراقة والاصالة ، يستند الى جذور تضرب فى أعماق التاريخ الانسانى .

ومضت الجماهير تحقق المكاسب المتتالية على طريق الحرية والديمقراطية السليمة ، فقامت مؤسسات الشعب تمارس السلطة وتتحمل المسئولية ، واصبحت هناك قنوات متعددة للتعبير عن الارادة الشعبية ، وارسيت قواعد واضحة للسلوك الاجتماعى والسياسى ، بحيث يستطيع كل عضو صالح فى الجماعة أن يعرف موقعه ، ويفى التزاماته .

كذلك استطاع شعبنا أن يضع الحدود الفاصلة بين النشاط الفردى والجماعى المتاح والمطلوب فى مجتمع ديموقراطى حر . وبين الممارسات السلبية والتجاوزات التى تنال من جلال المسيرة الشعبية وتضع العراقيل أمام عجلة التقدم .

وكنا — والشعب معنا — حريصين على الحفاظ على التجربة وتطورها بما يضمن لها النمو والتقدم ، دون أى مساس بما اعتبرناه جميعا **أسس مجتمع مصر الجديد . وهى الاشتراكية والديموقراطية ، والسلام الاجتماعى ، والوحدة الوطنية .**

وتذكرون اننى قلت اكثر من مرة ان العيوب التى قد يكشف عنها التطبيق لن تزيدنا الا اصرارا على المضى فى الطريق وتصميما على تحقيق هذا الهدف القومى الاسمى ، فقلت بالحرف الواحد [**لمشاكل الاشتراكية .. مزيد من الاشتراكية ، ولمشاكل الديموقراطية .. مزيد من الديموقراطية**] .

ومضى الشعب فى مسيرته ، يعمق مفهوم الديموقراطية ويصححه ، واخذت التجربة تعزز كل يوم حقائق جديدة جعلت مصر منارة للحرية والديموقراطية

الحقيقية ، البعيدة عن الزيف والاتجار بالشعارات .

غير أن فئة قليلة قد خرجت على هذا الاجماع الشعبى الجارف ، وحاولت أن تنخر فى بناء الوطن ، تحقيقا لمكاسب ذاتية رخيصة على حساب الجماهير الكادحة ، صاحبة المصلحة الحقيقية فى كل خطوة يخطوها الوطن الى الامام ، وحاولت هذه الفئة المضللة أن تتسلل الى مكاسب الشعب فتختلسها ، وأن تنقض على انجازاته فتهدمها ، وتهوى على التجربة الديمقراطية فتجهضها ، وكانت النقطة التى التقت حولها هذه الفئة هى الحقد على نجاح التجربة ، والرغبة فى الارتداد بالوطن الى أيام عجاف ، كانت الديمقراطية فيها فى محنة ، والقانون فى غيبة والعدالة بعيدة عن الاذهان ، والاقطاع سائدا ، والشعب مهانا ومقاسيا .

واذ حاولت هذه الزمرة الانقضاض على مكاسب الشعب لتقيم بدلا منها هيكلا هشا تذروه الرياح ، فقد كان طبيعيا أن تركز هجمتها الباغية على القيم التى تعصمنا من كل سوء ، وعلى الممارسة التى نريد أن نجعلها علامة مضيئة على الطريق ، وحين تلاقت المصالح العفنة ، لم يعد هناك وازع يحول دون **اشتراك الاقطاع المتحجر مع مدعى اليسار فى مؤامرة واحدة على التجربة الديمقراطية ومؤسسات الشعب التى تقوم عليها .**

وحماية للتجربة الديمقراطية ، ومنعا من تشويه معالمها وصورتها ووضعا للحد بين الحرية والفوضى ، وبين الديمقراطية والعدمية ، وبين الرأى والتآمر ، وبين النقد الهادف واطلاق السموم التى تهدف الى تشكيك الشعب فى كل ما أنجزه ، وزرع اليأس فى نفوس أبنائه ، كان لزاما — والحال هذه — ألا نتردد فى سلوك الطريق الذى يكفل وقف هذا العبث بمصالح الجماهير .

وزاد من جسامة الوضع ان هذا التخريب فى بنيان مصر كان يحدث فى فترة هى من احرج الفترات فى تاريخنا ، فبعد ان خرجنا منتصرين من معركة العبور واسترجعنا كرامة مصر والامة العربية ، واجهنا — بنفس العزيمة والتصميم — **معركة السلام التى لاتقل ضراوة واهمية عن المعركة العسكرية ،** والواقع انهما وجهان لعملة واحدة ، فهما — معا — يهدفان الى تحرير الارض واستخلاص الحق ، ومن التفريط فى حق مصر وشعبها الا نوفر لهما الاستقرار والامان فى وقت تخوض فيه هذه المعارك الضارية .

وانطلاقا من احساسى بأن التجربة تتعرض لخطر داهم اذا استمرت ترزح تحت وطأة هذه الحملة من أقلية صغيرة غير مرتبطة بشعب مصر وترابها فى وجدانها وفكرها ومصالحها ، فقد حرصت على ان يتم هذا العمل **التصحيحى** لمسار ثورة ١٥ مايو على أساسين :

أولا : أن يتحقق فى ظل سيادة القانون وبما ينسجم تماما معه فى نصه وروحه ، وحيث ان **الدستور** — وهو أول دستور دائم تشهده مصر منذ مدة طويلة — هو أبو القوانين ومرجعها الاساسى ، فكان من المتعين ان تسير **عملية التصحيح فى الاطار الدستورى السليم .**

ثانيا : ان تشترك القاعدة العريضة لشعبنا فى هذا العمل ، لان الشعب هو الهدف والامل ، ثم انه هو القادر على صياغة حقوقه وحماية مسيرته من كيد العابثين والطامعين .

وأعمالا لهذين المبدأين ، طرحت على الشعب تصورا للاسلوب الامثل

للتصدى لهذا التخريب بما يردعه ويبطل مفعوله ، دون مساس بالحرية والديمقراطية اللتين اعتبرهما حقا طبيعيا لا رجوع عنه ولا مساومة فيه .

وتطبيقا للمادة ١٥٢ من الدستور رأيت طرح الموضوع على الجماهير فى استفتاء عام ، يدور حول مبادىء بتتة نص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٨ ، بدعوة الناخبين الى الاستفتاء على مبادىء حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى (مرفق أ) .

وفى يوم ٢١ مايو ١٩٧٨ ، تحققت الارادة الشعبية بأبهى صورها ، اذ بلغت نسبة المشاركة فى الاستفتاء ٨٥ر٤٪ من مجموع الاشخاص المقيدين بجداول الانتخاب .

وقد ثبت من عملية الاستفتاء طبقا لبيان وزارة الداخلية الصادر فى هذا الشأن « مرفق ب » أن المواطنين الذين مارسوا حقهم بلغ عددهم ٩ر٢٨٥ر٠٢٤ ناخبا ، قالت نسبة ٩٨ر٢٩٪ منهم « نعم » مع الشرعية والديمقراطية والحرية ، وضد التخريب والعبث بأقدار الشعب .

ان كل هذا يعتبر انجازا جديدا يضيفه الشعب بحسه التاريخى العميق ، الى سجل انجازاته على طريق الحرية والتطوير الديمقراطى ، لان اعظم سياج للديمقراطية والحرية ، هو تنقية جوها من الشوائب التى تسىء اليها وتشوه صورتها بما يجعلها قرينة للفوضى ، وقناعا للتخريب والتشكيك فى قدرات الشعب ، وبابا للانقضاض على قيمه التى حافظت على بقائه صلبا متماسكا عبر القرون .

وللحقيقة والتاريخ ، رأيت أن أضع هذه الحقائق ووثائقها أمام المؤسسات الدستورية بالدولة .

والله يحمى وطننا الغالى ويرعى مسيرته المجيدة . □